عنوان المداخلة:

الجهود الأكاديمية الجزائرية المعاصرة في خدمة صحيح الإمام مسلم:

أطروحة دكتوراه بجامعة باتنة 1 أنموذجًا (دراسة تحليلية تقويمية)

للباحث: يوسف علاوي

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه

التخصص: الحديث وعلومه

مؤسسة الانتماء: مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية، الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة

البريد الالكتروني: y.allaoui@univ-emir.dz

youssoufallaoui5@gmail.com

رقم الهاتف: 0664609298

الجهود الأكاديمية الجزائرية المعاصرة في خدمة صحيح الإمام مسلم: أطروحة دكتوراه بجامعة باتنة 1 أنموذجًا (دراسة تحليلية تقويمية)

Contemporary Algerian Academic Efforts in the Service of Ṣaḥīḥ Imām Muslim: A Doctoral Dissertation at the University of Batna 1 as a Model (An Analytical and Evaluative Study)

الملخص بالعربية:

يُعَدُّ صحيحُ الإمام مسلم من أهم مصادر السنة النبوية التي حظيت بعناية علمية واسعة قديمًا وحديثًا، وقد تجلَّت هذه العناية في العصر الحديث من خلال الجهود الأكاديمية بالجامعات الجزائرية، ولا سيما الرسائل والأطروحات الجامعية التي تناولته دراسةً وتحليلًا ومنهجًا. وتبحث هذه الدراسة طبيعة الإسهام العلمي الذي قدمته أطروحة الدكتوراه بجامعة باتنة 1 الموسومة بـ» :مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري «للباحثة زينة مومني في خدمة صحيح الإمام مسلم، ومدى قيمتها المنهجية وإضافتها في الدرس الحديثي المعاصر.

وتهدف المداخلة إلى إبراز ملامح هذا الجهد الأكاديمي من خلال دراسة تحليلية تقويمية للأطروحة، والكشف عن منهجها وأهم القضايا التي تناولتها وإسهامها العلمي، مع تقويم نتائجها واستشراف آفاق تطوير البحث الأكاديمي الجزائري في مجال خدمة صحيح الإمام مسلم، اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء والتقويم.

الكلمات المفتاحية: صحيح الإمام مسلم؛ الجهود الأكاديمية الجزائرية؛ الدراسات الحديثية المعاصرة؛ الأطروحات الجامعية؛ التقويم العلمي.

Abstract

Ṣaḥīḥ Imām Muslim is regarded as one of the most significant sources of the Prophetic Sunnah, having received extensive scholarly attention both in the classical and modern periods. In contemporary times, this attention has been reflected in academic efforts within Algerian universities, particularly through master's theses and doctoral dissertations that have examined it in terms of study, analysis, and methodology. This study investigates the nature of the scholarly contribution made by the doctoral dissertation at the University of Batna 1 entitled "The School of Imām Muslim in the Islamic Maghreb in the Sixth Century AH" by the

researcher Zīna Mūmnī, in the service of Ṣaḥīḥ Imām Muslim, and assesses its methodological value and its contribution to contemporary ḥadīth scholarship.

The paper aims to highlight the features of this academic effort through an analytical and evaluative study of the dissertation, examining its methodological approach, the major issues it addresses, and its scholarly contributions. It further evaluates its findings and explores prospects for advancing Algerian academic research in the service of Ṣaḥīḥ Imām Muslim, adopting a descriptive-analytical method based on induction and critical evaluation.

Keywords:

Ṣaḥīḥ Imām Muslim; Algerian Academic Efforts; Contemporary Ḥadīth Studies; Doctoral Dissertations; Scholarly Evaluation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين.

يُعَدُّ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ) أحد المعالم الكبرى في تاريخ التأليف الحديثي، وركنًا أساسيا في بناء المنهج النقدي عند المحدثين، إذ مثّل كتابه "الجامع الصحيح" ذروةً في تحرير الصناعة الحديثية، وضبط الرواية، وانتقاء المتون، وترتيب الأسانيد، حتى استقرّ في وعي الأمة بوصفه ثاني أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى. ولم تكن مكانة الصحيح مقتصرة على فضيلة الصحة فحسب، بل تجاوزتها إلى كونه نموذجًا منهجيًا في التصنيف، ومرجعًا في الرجال، ومجالًا واسعًا لاجتهادات العلماء في الشرح وغيرها.

ومن هنا نشأت حول صحيح مسلم حركة علمية ثرية، شملت الرواية بالسند، والاعتناء بضبط ألفاظه، وشرح غريبه، وبيان مشكله، واستنباط فقهه، وتقعيد منهجه، ومقارنته بغيره من المصنفات الحديثية، ولا سيما صحيح البخاري. وقد كان لأهل العلم في بلاد المغرب الإسلامي نصيب وافر في هذه الحركة، حيث أسهموا في خدمة الصحيح روايةً ودرايةً، وأسّسوا مسارًا علميًا متراكِمًا اتسم بسمات منهجية مميزة، تجلت في الشروح الكبرى، والمختصرات، والمستخرجات، ودراسات الرجال، وفي العناية بالصناعة الحديثية من جهة، وبالتأصيل الفقهي والعقدي من جهة أخرى.

غير أن دراسة هذه الجهود لا تستقيم إلا بمنهج تحليلي ناقد، يتجاوز مجرد الحصر والتتبع، إلى فحص البنية المنهجية لهذه الإسهامات، والكشف عن خصائصها، وبيان مدى انسجامها مع أصول المحدثين، ومدى إسهامها في تطوير النظر الحديثي. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسات الأكاديمية المعاصرة التي حاولت إعادة قراءة التراث الحديثي المغربي قراءة منهجية، في سياق البحث الجامعي الجزائري، ومن ذلك أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: "مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري"، المنجزة بجامعة الحاج لخضر - باتنة سنة 2014م، في تخصص الحديث وعلومه.

تمثل هذه الأطروحة نموذجًا للدراسات الحديثة التي تسعى إلى تقعيد مفهوم "المدرسة" في خدمة صحيح الإمام مسلم، من خلال تتبع جهود أعلام القرن السادس الهجري، وتحليل مناهجهم في الشرح والتأليف، والكشف عن خصائص مقاربتهم الحديثية، في ضوء الصناعة النقدية، والاستنباط الفقهي، والضبط اللغوي. وهي بذلك لا تكتفي برصد المادة التراثية، بل تتجه إلى محاولة بناء تصور متكامل عن ملامح مدرسة في المغرب الإسلامي في التعامل مع الصحيح.

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه في سياق تقويم الجهود الأكاديمية الجزائرية المعاصرة هو: إلى أي مدى نجحت هذه الدراسة في بناء مفهوم منهجي منضبط للمدرسة؟ وهل استطاعت أن تنتقل من مجرد الاستقراء التاريخي إلى التأصيل التحليلي؟ وما طبيعة الإضافة العلمية التي قدمتها في مجال خدمة صحيح الإمام مسلم داخل البحث الجامعي الجزائري؟

تسعى هذه المداخلة إلى مقاربة هذه الأسئلة من خلال دراسة تحليلية تقويمية للأطروحة المذكورة، باعتبارها نموذجًا للجهد الأكاديمي الجزائري المعاصر في خدمة صحيح الإمام مسلم، وذلك عبر التعريف بسياقها العلمي، وتحليل منهجها في معالجة المادة الحديثية، وتقويم إسهامها في إعادة قراءة التراث المغرب الإسلامي المتعلق بالصحيح، واستشراف آفاق تطوير البحث في هذا المجال.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها لا تكتفي بتتبع الجهود التراثية، بل تتجه إلى مساءلة آليات البحث الحديثي المعاصر، وقياس مدى قدرته على استيعاب التراث، وتمثّله، ونقده، وتوظيفه في بناء معرفة حديثية رصينة، تحافظ على أصول الصناعة، وتستجيب في الوقت ذاته لمقتضيات البحث الأكاديمي المعاصر.

المبحث الأول: السياق الأكاديمي الجزائري المعاصر وخدمة صحيح الإمام مسلم

إن تقويم جهد أكاديمي معاصر في خدمة صحيح الإمام مسلم لا يمكن أن يتم في معزل عن سياقه المعرفي والمؤسسي؛ إذ إن البحث الجامعي لا ينشأ في فراغ، بل يتشكل ضمن منظومة علمية لها ضوابطها وأولوياتها ومفاهيمها الناظمة، كما تحكمه شروط التكوين المنهجي، وطبيعة البرامج التعليمية، وتوجهات

الأقسام العلمية في اختيار الموضوعات وزوايا المعالجة. ومن ثمّ فإن أي قراءة تقويمية لهذا الجهد تقتضي استحضار البيئة الأكاديمية التي أنتجته، وفهم الخلفية العلمية التي صاغت إشكالاته وحددت أدواته التحليلية. ومن هنا فإن دراسة أطروحة "مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري" لا تُفهم على وجهها الصحيح إلا بوضعها ضمن سياق تطور الدراسات الحديثية في الجامعة الجزائرية، وتحليل موقعها داخل هذا المسار من حيث موضوعها، ومنهجها، وطبيعة الأسئلة التي سعت إلى معالجتها.

أولًا: تطور الدراسات الحديثية في الجامعات الجزائرية

شهدت كليات العلوم الإسلامية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين توسعًا ملحوظًا في الدراسات الحديثية، سواء في مجال التحقيق العلمي للمخطوطات[1]، أو دراسة المناهج النقدية للأئمة[2]، أو تحليل الصناعة الحديثية من حيث العلل، وضبط الروايات، وطرائق التخريج، و تناول الأحاديث النبوية والسنة النبوية في الدراسات المعاصرة[3].

وقد ارتبط هذا التطور بجملة من العوامل البنيوية والمعرفية؛ من أهمها: استقرار التخصصات الدقيقة داخل أقسام أصول الدين، وتكريس مسارات واضحة لتخصص الحديث وعلومه في مرحلتي الماستر والدكتوراه، وظهور أجيال من الباحثين الذين تلقّوا تكوينًا مزدوجًا يجمع بين التكوين التراثي في علوم الحديث، والاطلاع على أدوات البحث الأكاديمي الحديثة. كما أسهمت الندوات العلمية والملتقيات الوطنية المتخصصة في ترسيخ وعي جماعي بضرورة تجديد البحث الحديثي، لا من حيث المساس بثوابته، بل من حيث تطوير أدوات تحليله وتقويمه[4].

ومن المظاهر اللافتة في هذا السياق انتقال الاهتمام من الاقتصار على تحقيق النصوص أو إعادة عرض مباحث المصطلح، إلى دراسة المناهج التطبيقية للأئمة، وتحليل البنية الداخلية للمصنفات

---

[1] ينظر: محمد جرادي، "تحقيق النصوص في الرسائل والأطاريح العلمية - ما له وما عليه"، رفوف، مج 5، ع 1 (2017): 87–107، https://asjp.cerist.dz/en/article/30208.

[2] ينظر: عبد الحميد قوفي ، دراسات في مناهج المحدثين (المحاضرة في منهج النقد)، مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، د.ت، ص1-82، متاح على: https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/download/cours/manahidj-mouhadethine-ks.pdf ، تاريخ الاطلاع: 02 فيفري 2026.

[3] ينظر: مشاريع البحث في تخصص علوم الحديث في جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، أنموذجا: https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/lab-coran-souna.php

[4] ويظهر ذلك من خلال مختلف المخابر البحثية المتخصصة في علوم الحديث.

الحديثية، والتعرف على طرائق التبويب، وقراءة التراجم والاختيارات الحديثية بوصفها مؤشرات على رؤية منهجية متكاملة. وقد انعكس هذا التحول في عناوين الأطروحات الجامعية التي أخذت تميل إلى صياغات من قبيل: "منهج الإمام فلان في..."[5]، أو "الصناعة الحديثية عند..."، أو "المدرسة الحديثية في..."، بما يدل على نزوع إلى التقعيد والتحليل لا إلى التتبع السردي وحده.

وقد انصبّ اهتمام معتبر على كتب السنة الكبرى، وعلى رأسها الصحيحان، بوصفهما مرجعية مركزية في البناء الحديثي السني، ومجالًا خصبًا للدراسات المنهجية المقارنة. فلم تعد العناية بهما مقتصرة على بيان فضائلهما أو الدفاع عنهما في وجه الشبهات، بل اتجهت إلى دراسة مناهج مصنِّفيهما، وتحليل طرائق ترتيبهما للأحاديث، والكشف عن أبعاد الصناعة الحديثية فيهما من حيث الانتقاء، والتكرار، والتعليق، وصياغة التراجم، فضلًا عن تتبع شروحهما ومدارس تلقيهما عبر العصور، ورصد أثرهما في تشكل المدارس الفقهية والكلامية.

كما برز توجه واضح إلى دراسة التفاعل المغاربي والأندلسي مع الصحيحين، في إطار محاولة إعادة قراءة تاريخ التلقي الحديثي في الغرب الإسلامي، بعد أن ظل التركيز - طويلًا - منصبًا على المشرق بوصفه مركز الثقل في تدوين السنة. وقد أتاح هذا التوجه إعادة اكتشاف نصوص وشروح ومصنفات كانت في هامش الاهتمام، وإدراجها ضمن خريطة البحث الحديثي المعاصر[6].

وفي هذا السياق العام، تمثل أطروحة "مدرسة الإمام مسلم" انتقالًا نوعيًا من دراسة منهج الإمام مسلم في ذاته - بوصفه مصنِّفًا إلى دراسة كيفية تلقّي كتابه وشرحه في بيئة علمية محددة ، وهو المغرب الإسلامي، وفي حقبة زمنية محددة هي القرن السادس الهجري. وهذا التحول من تحليل "النص المؤسس" إلى تحليل "مسار التلقي والتفاعل" يعكس درجة من النضج المنهجي في البحث الحديثي الجزائري؛ إذ ينقل محور البحث من تحليل بنية الكتاب ذاتها إلى تحليل منهج الشُّرَّاح في التعامل معه، ومن دراسة الفرد إلى

---

[5] ينظر هذه الرسالة نموذجا في ذلك : أبو بكر كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ/2000م.

[6] ينظر: مصطفى حميداتو، "أضواء على المحدثين الجزائريين الذين خدموا صحيح البخاري"، مجلة الإحياء، مج 9، ع 1، 2007، ص 186–196، https://asjp.cerist.dz/en/article/13528 : تاريخ الاطلاع: 2026/02/01 . وينظر: نورالدين تومي، "عناية علماء الجزائر بتفسير غريب صحيح البخاري"، مداخلة في الملتقى الوطني :مدرسة الإمام البخاري في الجزائر: التاريخ، الامتداد، الآفاق، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 13–14 شوال 1445هـ الموافق 22–23 أفريل 2024م، منشورة ضمن أعمال الملتقيات الوطنية، قسم الكتاب والسنة، : http://192.168.10.5:8080/xmlui/handle/123456789/5648 تاريخ الاطلاع: 2026/02/02.

دراسة الظاهرة العلمية في سياقها التاريخي، ومن التركيز على المؤلف إلى التركيز على الشبكات العلمية التي أعادت إنتاج فهم الكتاب وتفسيره.

ومن ثمّ، فإن هذه الأطروحة لا تُقرأ بوصفها عملًا فرديًا معزولًا، بل باعتبارها ثمرة مسار أكاديمي آخذ في التشكل داخل الجامعات الجزائرية، يسعى إلى ترسيخ الدراسات الحديثية بوصفها حقلًا تحليليًا قائمًا بذاته، قادرًا على الجمع بين الوفاء لأصول الصناعة الحديثية، والانفتاح على أدوات التحليل المنهجي المعاصر.

ثانيًا: عنوان الأطروحة وبنيتها الدلالية

جاءت الأطروحة بعنوان: "مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري"، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية العلوم الإسلامية - جامعة الحاج لخضر باتنة سنة 2013-2014م من طرف الباحثة: زينة مومني[7]، وتقع في نحو 426 صفحة [8]. ويكشف هذا العنوان - من حيث صيغته التركيبية والدلالية - عن وعي منهجي واضح بطبيعة الدراسة وحدودها المعرفية؛ إذ لم يأتِ بصيغة عامة فضفاضة من قبيل "عناية المغاربة بصحيح مسلم"، وهي صيغة كانت ستسمح بامتداد موضوعي واسع غير منضبط، بل صيغ بطريقة أكثر تحديدًا ودقة، تستبطن ادعاءً علميًا مركزيًا هو وجود "مدرسة" قائمة المعالم، لها خصائص يمكن رصدها، وحدود يمكن تعيينها، وأعلام يمكن الانتظام تحت إطارها.

ومن الناحية المفهومية، فإن اختيار لفظ "مدرسة" بدل "جهود" أو "عناية" أو "اتجاه" ليس اختيارًا بريئًا دلاليًا، بل هو اختيار يحمّل البحث عبئًا منهجيًا إضافيًا؛ إذ إن مفهوم المدرسة - في تاريخ العلوم - يفترض قدرًا من النسقية، والاتساق الداخلي، والاشتراك في الأصول أو الأدوات أو الرؤية، بما يتجاوز مجرد الاشتراك الزماني أو المكاني. ومن ثمّ فإن العنوان، في بنيته العميقة، لا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يعلن عن فرضية علمية تسعى الدراسة إلى اختبارها وإثباتها أو تقييدها[9].

ويتضمن العنوان ثلاثة مستويات دلالية متداخلة ومتكاملة: النص المرجعي (صحيح مسلم)، والمجال الجغرافي (المغرب الإسلامي)، والإطار الزمني (القرن السادس الهجري). وهذه المستويات الثلاثة لا

---

[7] وهي دكتورة وأستاذة محاضرة قسم أ بجامعة باتنة 1، تخصص الكتاب والسنة، ينظر: https://fsi.univ-batna.dz/fundamentals-of-religion-department/ ، تاريخ الاطلاع: 30-01-2025.

[8] ينظر: زينة مومني، مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري، أطروحة دكتوراه في الحديث وعلومه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434–1435هـ/2013–2014م.

[9] ينظر: تعريف المدرسة الحديثية: جنان صالح لخضر، "نشأة المدارس الحديثية وأثرها في الصنعة الحديثية"، مجلة الصراط، مج 27، ع 2، 2025، ص 275–276، https://asjp.cerist.dz/en/article/284685 : تاريخ الاطلاع: 2026/02/04.

تؤدي وظيفة وصفية فحسب، بل تؤدي وظيفة منهجية تنظّم مسار البحث وتحدّ من امتداده غير المنضبط. فاختيار صحيح مسلم تحديدًا يجعل الدراسة متمحورة حول طرق تلقي كتاب بعينه، بما يقتضي تحليل خصوصيات هذا الكتاب في الترتيب والصناعة الحديثية، لا الحديث عن الحركة الحديثية عمومًا. واختيار المغرب الإسلامي يحصر المجال في بيئة علمية ذات خصوصية حضارية وثقافية ومذهبية، مما يفتح باب البحث في أثر السياق الجغرافي والثقافي في تشكيل طرائق الفهم والشرح. أما تقييد الدراسة بالقرن السادس الهجري فيجعلها تنصرف إلى مرحلة زمنية يُفترض أنها بلغت درجة من النضج في التفاعل مع الصحيح، بحيث يمكن رصد ملامح الاستقرار أو التراكم العلمي.

ومن زاوية تحليلية أعمق، فإن هذا الضبط الثلاثي يعبّر عن محاولة لإحكام حدود الموضوع وفق أبعاد ثلاثة: بعد نصي (الكتاب محل التلقي)، وبعد مجالي (الفضاء الحضاري الذي احتضن التلقي)، وبعد تاريخي (المرحلة الزمنية التي شهدت تبلوره). وهذا الإحكام يُعد عنصرًا إيجابيًا في البناء العلمي، لأنه يمنع التعميم غير المنضبط، ويجعل النتائج - من حيث الأصل - قابلة للفحص في إطار محدد.

غير أن هذا الضبط نفسه يفتح المجال أمام مساءلة علمية دقيقة: هل يكفي الاشتراك في هذه المستويات الثلاثة لإثبات قيام "مدرسة"؟ أم أن المدرسة تقتضي - بالإضافة إلى ذلك - وحدة في المنطلقات المنهجية، أو تشابهًا في طرائق الشرح، أو انتظامًا في العلاقات العلمية بين الأعلام، أو اشتراكًا في أدوات الاستدلال والترجيح؟ وهل يمكن أن توجد "مدرسة" داخل قرن واحد، أم أن مفهوم المدرسة يقتضي امتدادًا زمنيًا أطول وتراكمًا معرفيًا أوسع؟

ومن هنا تتبين أهمية العنوان لا بوصفه تعريفًا بالموضوع فحسب، بل بوصفه مدخلًا إشكاليًا يؤسس للأسئلة المركزية التي ستعالجها الدراسة في متنها؛ فهو عنوان يحمل في طياته فرضية، ويستبطن إشكالًا، ويضع القارئ منذ البداية أمام مطلب منهجي يتمثل في اختبار مدى انطباق مفهوم "المدرسة" على الظاهرة المدروسة، لا الاكتفاء بإطلاقه على سبيل التقريب فقط.

ثالثًا: في بناء الإشكالية وضبط مفهوم المدرسة

طرحت الباحثة جملة من التساؤلات المركزية، منها: هل للمغاربة مدرسة قائمة بذاتها في شروح كتب السنة، وصحيح الإمام مسلم خصوصًا؟ وما ركائزها وأعلامها؟ وما حدود تميزها عن غيرها من الاتجاهات العلمية في المشرق؟[10]. وهذه الأسئلة - في بنيتها العميقة - لا تُعد مجرد استفسارات تمهيدية، بل تمثل مدخلًا إشكاليًا يؤسس للمسار المنهجي للأطروحة كلها؛ إذ إنها تنقل البحث من مستوى الوصف التاريخي

[10] ينظر: موني، مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي، مصدر سابق، المقدمة صفحة أ.

للجهود إلى مستوى اختبار فرضية علمية مفادها إمكان الحديث عن "مدرسة" مغربية في خدمة صحيح الإمام مسلم.

وتكشف هذه الصياغة عن وعي بأن مجرد وجود شروح أو مؤلفات أو أعلام بارزين لا يكفي للحديث عن "مدرسة"؛ لأن المدرسة ليست مجموع أعمال متجاورة في الزمان أو المكان، بل هي بنية علمية تتجاوز الجهود الفردية إلى مستوى الظاهرة الجماعية ذات السمات المشتركة، والتي يمكن ردّ عناصرها إلى أصول منهجية محددة. ومن ثمّ فإن الإشكالية هنا لا تتعلق بإثبات كثافة الإنتاج العلمي فحسب، بل تتعلق بإثبات نسقية هذا الإنتاج واتساقه الداخلي.

وتتسم هذه الإشكالية بطابع منهجي أكثر منه تاريخي؛ إذ لا تنحصر في سؤال: من ألّف؟ وماذا ألّف؟ وإنما تمتد إلى سؤال أعمق: كيف أُلِّف؟ وعلى أي منطلقات قام الشرح؟ وما الخلفيات المعرفية التي وجهت اختيارات الشراح؟ وما طبيعة العلاقة بين الشراح بعضهم ببعض من حيث التأثر والتأثير؟ وهل يمكن رصد خيط منهجي ناظم يربط بين أعمالهم رغم تنوع موضوعاتها؟ وهل ثمة ملامح مشتركة في طرائق التعامل مع النص الحديثي من حيث ضبط الروايات، أو معالجة العلل، أو توجيه الاختلاف، أو استثمار المادة الفقهية والعقدية، أو ترتيب القضايا داخل الشرح؟

إن هذا التحول من السؤال عن "الكمّ" إلى السؤال عن "الكيف" يمثل نقلة نوعية في بناء الإشكالية؛ لأنه يضع المنهج في صدارة الاهتمام، ويجعل معيار الحكم على قيام المدرسة معيارًا تحليليًا لا إحصائيًا. فليس كل تجمع علمي مدرسة، ولا كل اشتراك في البيئة يولّد نسقًا منهجيًا موحدًا.

ويثير مفهوم "المدرسة" هنا سؤالًا اصطلاحيًا ومنهجيًا دقيقًا؛ إذ إن هذا المفهوم - في تاريخ العلوم الإسلامية - استُعمل أحيانًا للدلالة على اتجاه فقهي أو عقدي، وأحيانًا للدلالة على بيئة تعليمية لها شيوخ وتلاميذ، وأحيانًا أخرى للإشارة إلى نسق منهجي مشترك في التفكير والاستدلال. ومن ثمّ فإن استعماله في سياق الدراسات الحديثية يقتضي تحديدًا دقيقًا لمعناه الإجرائي: هل المقصود به اشتراك في الأصول النقدية؟ أم في طرائق الشرح؟ أم في الرؤية إلى العلاقة بين الحديث والفقه؟ أم في شبكة العلاقات التعليمية التي تربط بين الأعلام؟[11]

وعليه، فلا يكفي الاشتراك الزمني أو الجغرافي لإثبات قيام مدرسة، بل لا بد من تحديد خصائص منهجية جامعة تتكرر في أعمال عدد من الأعلام، بحيث يمكن ردّها إلى نسق علمي متقارب. فالمدرسة - في اصطلاح تاريخ العلوم - تقتضي قدرًا من الوحدة في الرؤية، أو التشابه في الأدوات، أو الامتداد في العلاقات

---

[11] ينظر: جنان صالح لخضر، نشأة المدارس الحديثية وأثرها في الصنعة الحديثية، مصدر سابق، ص 275–276.

التعليمية والتأثير المتبادل، أو وجود تقاليد علمية مستقرة تنتقل من جيل إلى جيل، لا مجرد الانتماء إلى بيئة واحدة أو الاشتراك في عصر معين.

ومن هنا فإن تقويم الأطروحة في هذا الجانب يتوقف على مدى قدرتها على الانتقال من عرض الجهود إلى تقعيد الخصائص، ومن استقراء النماذج إلى استخلاص معايير جامعة يمكن بواسطتها الحديث عن "مدرسة مغربية" في خدمة صحيح الإمام مسلم. فهل صاغت الدراسة مفهومًا إجرائيًا واضحًا للمدرسة قبل الشروع في التطبيق؟ وهل التزمت بهذا المفهوم في تحليلها للنماذج؟ وهل انتهت إلى نتائج تركيبية تُظهر ملامح هذا النسق المزعوم بصورة قابلة للاختبار؟

ويتبين أن الباحثة من حيث تقريرها وجود مدرسة مغربية في خدمة صحيح الإمام مسلم، استندت إلى كثافة الجهود العلمية، وتعدد الشروح، وبروز أعلام كبار كان لهم أثر ظاهر في توجيه الدرس الحديثي بالمغرب الإسلامي. غير أن الملاحظة المنهجية التي يمكن تسجيلها هنا تتمثل في أن هذا التقرير جاء ثمرةً لمسار تطبيقي استقرائي أكثر منه نتيجةَ بناءٍ مفهومي مُحكَم صيغ قبل التطبيق وضبط حدوده بدقة. فمفهوم "المدرسة" - وإن استُعمل إطارًا عاما للدراسة - لم يُحدَّد ابتداءً بمعايير إجرائية صارمة يُحتكم إليها في إثبات وجودها أو نفيه، وإنما تبلورت ملامحه من خلال تتبع النماذج وتحليل أعمالها. وهذه الملاحظة لا تقلل من قيمة العمل، بل تبرز جانبًا يمكن تطويره في الدراسات اللاحقة، وذلك بالانتقال من إثبات الظاهرة إلى تقعيد مفهومها تقعيدًا نظريًا أدق، يحدد شروط قيام المدرسة الحديثية للإمام مسلم تحديدًا واضحًا، ويجعل النتائج أكثر قابلية للاختبار والمقارنة في إطار الدراسات المنهجية المعاصرة.

رابعًا: المنهج المصرح به بين النظرية والتطبيق

ذكرت الباحثة اعتمادها على المناهج: الاستقرائي، والتحليلي، والتاريخي، والمقارن[12]. وهذا التعدد المنهجي - من حيث التصريح النظري - ينسجم في ظاهره مع طبيعة الموضوع؛ إذ إن دراسة "مدرسة" علمية تقتضي - من حيث الأصل - جمع المادة أولًا، ثم تحليلها، ووضعها في سياقها التاريخي، ومقارنتها بغيرها من الاتجاهات، وصولًا إلى تركيب نتائج عامة. غير أن القيمة الحقيقية لهذا التعدد لا تُقاس بعدد المناهج المذكورة، بل بمدى تفاعلها العضوي داخل بنية البحث، وبقدرتها على إنتاج معرفة تركيبية متماسكة.

فقد تجلّى المنهج الاستقرائي في جمع المؤلفات المغربية والأندلسية التي خدمت صحيح الإمام مسلم، سواء في باب الشروح أو المختصرات أو المستخرجات أو الدراسات المتعلقة بالرجال[13]. وتميّز هذا الاستقراء بسعة ملحوظة، إذ تناول عددًا متنوعًا من المؤلفات، الأمر الذي مكّن من تكوين صورة عامة عن

---

[12] ينظر: مومني، مدرسة الإمام مسلم، المقدمة، ص ج.

[13] ينظر: المصدر نفسه، ص 78–117.

حجم التفاعل المغربي مع صحيح الإمام مسلم في القرن السادس الهجري، ويُحسب لهذا الاستقراء تنوع مصادره، ومحاولة تتبع المصنفات في مظانها المختلفة.

أما المنهج التحليلي، فقد ظهر بوضوح في دراسة مناهج الشراح، حيث عمدت الباحثة إلى تفكيك بنية كل كتاب من حيث مقدمته، وترتيبه، وطريقته في عرض الروايات، وتعاطيه مع الألفاظ المشكلة، واستثماره للمادة الفقهية والعقدية[14]، ويُعد هذا الجانب من أبرز مواطن القوة في الأطروحة؛ لأنه ينقل البحث من العرض الخارجي للكتاب إلى تحليل الآليات الداخلية للخطاب الشارح، ويكشف عن طبيعة اشتغال المؤلف مع النص الحديثي.

غير أنه كان من الممكن صياغة نموذج تحليلي ثابت تُقاس عليه جميع الشروح، بحيث تُدرس عناصر مثل: منهج التعامل مع الإسناد، وآلية الترجيح بين الروايات، وطبيعة توظيف الفقه، وحدود الاستطراد اللغوي، ثم تُقارن النتائج في ضوء هذا النموذج، فيتحول التحليل بذلك من تفكيك جزئي إلى بناء مقارن قادر على خدمة مسألة "المدرسة" على نحو أدق وأرسخ.

في حين تجلّى المنهج التاريخي في التراجم الموسعة للأعلام، وربط مؤلفاتهم بسياقهم العلمي ومحيطهم الثقافي، وبيان طبقاتهم وشيوخهم وتلاميذهم. وهذا الحضور التاريخي أضفى على الدراسة بعدًا توثيقيًا مهمًا، غير أنه ظل - في بعض المواضع - أقرب إلى العرض السيري منه إلى التحليل الشبكي لعلاقات التأثير والتلقي. وكان من الممكن تعميق هذا المنهج عبر تتبع مسارات التكوين العلمي، وشبكات الاتصال بين الأعلام، وطرق انتقال المعرفة، بما يسمح بإبراز البعد المؤسسي أو التعليمي الذي قد يدعم فكرة "المدرسة"[15].

أما المنهج المقارن، فرغم التصريح به، فقد جاء حضوره محدودًا نسبيًا، دون بناء موازنات تطبيقية معمقة بين الشروح المغربية ونظيراتها، أو حتى بين الشروح المغربية نفسها وفق محاور معيارية ثابتة، والمقارنة - في هذا النوع من الدراسات - ليست عنصرًا تكميليًا، بل أداة مركزية لاختبار فرضية التميز أو الخصوصية؛ إذ من خلالها يمكن تمييز ما هو عام مشترك بين مختلف البيئات، مما هو خاص ببيئة معينة[16].

---

[14] ينظر مثالا طريقة الباحثة في عرض منهج الإمام المازري في شرحه المعلم، المصدر نفسه، ص 163 وما بعدها.

[15] ينظر: المصدر نفسه، ص135-137، 148-160، 189-193، 226، 254-258، 276-281، وغيرها من التراجم.

[16] ينظر: ياسين بعيطيش، "المنهج المقارن في العلوم الإنسانية بديلاً عن المنهج التجريبي"، مجلة أبحاث، مج 7، ع 1، 2 جوان 2022، ص 84: https://asjp.cerist.dz/en/article/190000 تاريخ الاطلاع: 2026/02/05.

ومن هنا يتبين أن التحدي المنهجي في الأطروحة لا يكمن في تعدد المناهج المصرح بها، بل في درجة اندماجها الفعلي داخل التحليل، وفي قدرتها على التفاعل فيما بينها لإنتاج نتائج تركيبية تتجاوز التفكيك الجزئي إلى بناء تصور كلي عن خصائص "المدرسة" محل الدراسة، إذ المطلوب ليس مجرد الجمع بين الاستقراء والتحليل والتاريخ والمقارنة، بل صهرها في بنية واحدة تخدم فرضية البحث، وتفضي إلى نتائج واضحة المعالم، قابلة للفحص العلمي والنقاش الأكاديمي.

خامسًا: بين الوصف وبناء النموذج المنهجي

نجحت الأطروحة في جمع المادة وتحليل عدد معتبر من الشروح والجهود المرتبطة بصحيح الإمام مسلم داخل المجال المغربي في القرن السادس الهجري، فهذا العمل يُعد خطوة أساسية، إذ لا يمكن تأسيس تصور نظري دقيق دون جمعٍ واسع للمادة يكشف عن حجمها وتنوعها، غير أن هذا الجهد - على أهميته العلمية - يطرح سؤالًا منهجيًا أدق، يتمثل في مدى الانتقال من مجرد وصف العناية وتفصيل صورها الجزئية إلى بناء نموذج نظري منضبط لما يمكن تسميته "مدرسة" بالمعنى الإجرائي الدقيق.

فالتمييز بين الوصف وبناء النموذج تمييز جوهري في الدراسات المنهجية الرصينة؛ إذ إن الوصف يُعنى برصد الوقائع، وتصنيف المعطيات، وترتيب الجزئيات في صورة منظمة، بينما يهدف النموذج إلى تجاوز ذلك نحو استخلاص خصائص جامعة، فالوصف يجيب عن سؤال: ماذا وُجد؟ أما النموذج فيجيب عن سؤال: كيف نُفسّر هذا الوجود ضمن بنية علمية لها معالم محددة؟[17]

ومن ثمّ فإن الحديث عن "مدرسة مغربية" في خدمة صحيح الإمام مسلم لا يكتفي بإثبات كثافة الإنتاج أو تعدد الشروح، بل يقتضي تحديد عناصر معيارية واضحة يمكن أن تُعد بمثابة مؤشرات على قيام نسق منهجي مشترك.

إن بناء نموذج لمدرسة قائمة بذاتها يقتضي صياغة العناصر الخاصة به، لا مجرد ملاحظات متناثرة؛ بحيث يمكن القول - مثلًا - إن المدرسة تتميز بنزعة فقهية حديثية متوازنة، أو بعناية لغوية تحريرية دقيقة، أو بميل إلى الجمع بين الصحيحين ضمن رؤية تكاملية، أو بتركيز خاص على إبراز انسجام النص الحديثي مع الأصول المذهبية. ثم يُختبر مدى حضور هذه الخصائص في أعمال أكثر من علم، ودرجة رسوخها واستقرارها، وهل هي سمات عامة أم ظواهر فردية.

---

[17] ينظر: محمد بوراس، "المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية – العلوم القانونية نموذجًا"– ، مجلة النبراس للدراسات القانونية، مج 6، ع 4، 1ماي2023، ص185، https://asjp.cerist.dz/en/article/219709 تاريخ الاطلاع: 2026/02/12.

وإذا كانت الأطروحة قد وفرت مادة تحليلية غنية في هذا الباب، وكشفت عن جوانب متعددة من اشتغال الشراح المغاربة على الصحيح، فإن تطويرها في اتجاه بناء نموذج منهجي أشد ضبطًا يظل ممكنًا من خلال تعميق المقارنة الداخلية بين الأعلام أنفسهم، لا على مستوى النتائج فحسب، بل على مستوى الأدوات والإجراءات؛ كتحليل نمط الاستدلال، وصياغة المسائل، وترتيب الأولويات داخل الشرح، كما يظل ممكنًا من خلال اختبار مدى تكرار الخصائص المستخلصة عبر أكثر من شرح، وربط ذلك بسياق مصدر تلقي العلم، والعلاقات بين الشراح، ومسارات التلقي التي قد تُفسّر هذه الخصائص.

وعليه، فإن أهمية الأطروحة لا تقتصر على ما انتهت إليه من نتائج ، ولا على سعة مادتها الاستقرائية وتحليلها الدقيق، بل تتجلى كذلك في كونها فتحت أفقًا نظريًا واعدًا للبحث في مفهوم "المدرسة الحديثية" في السياق المغاربي، وأسهمت في لفت الانتباه إلى ضرورة تعميق هذا المفهوم وتقعيده تقعيدًا أدق، ومن شأن مواصلة هذا المسار في دراسات لاحقة أن تعزز حضور الدراسات الحديثية الجزائرية في ميدان البحث المنهجي المتخصص، وأن تدعم بناء مقاربة علمية أكثر تركيبًا لتاريخ التلقي الحديثي في الغرب الإسلامي، تجمع بين التحليل النسقي والاستقراء التاريخي في إطار متكامل.

المبحث الثاني: التحليل التفصيلي للأطروحة وتقويم بنائها المنهجي

يمثل هذا المبحث قلب الدراسة ومحورها التقويمي، إذ ينتقل من الإطار السياقي العام إلى الفحص الداخلي لبنية الأطروحة، وتحليل طرائق معالجتها للمادة الحديثية، وقياس مدى نجاحها في بناء تصور منهجي منضبط لمفهوم "المدرسة" في خدمة صحيح الإمام مسلم. وإذا كان المبحث الأول قد انصرف إلى دراسة السياق النظري والمؤسسي، فإن هذا المبحث يتجه إلى تحليل البنية التطبيقية للأطروحة من الداخل، عبر تتبع نماذجها الأساسية، وفحص أدواتها التحليلية، ووزن نتائجها بميزان المنهج الحديثي.

أولا: تحليل منهج دراسة النماذج التطبيقية (المازري أنموذجًا)

افتتحت الباحثة دراستها التطبيقية بتحليل شرح الإمام أبي عبد الله المازري (ت 536هـ) الموسوم بـ"المعلم بفوائد مسلم"، بوصفه أحد أقدم الشروح المغربية المؤثرة في القرن السادس الهجري[18]، واختيار المازري في صدر النماذج لم يكن اختيارًا عارضًا، بل ينبني على اعتباره حلقة تأسيسية في مسار التفاعل المغربي مع صحيح الإمام مسلم، لما اتسم به شرحه من حضور علمي وامتداد تأثيري فيمن جاء بعده.

وقد اعتمدت الباحثة في تحليلها منهجًا يقوم على دراسة مقدمة الكتاب، وبيان ترتيبه العام، واستقراء طريقته في عرض الروايات، وضبط الألفاظ، واستنباط الأحكام، مع رصد مصادره الحديثية

[18] ينظر: زينة مومني، مدرسة الإمام مسلم، مصدر سابق، ص 160-188.

والفقهية، ومحاولة الكشف عن بنيته الداخلية بوصفه خطابًا شارحًا يتفاعل مع النص المؤسِّس، وهذا المسلك التحليلي يُعد خطوة ضرورية في فهم طبيعة الشرح، إذ لا يمكن الحديث عن مدرسة دون تفكيك مكونات الخطاب العلمي عند أبرز أعلامها.

وقد أبرزت الدراسة أن المازري لم يكن مجرد ناقلٍ لشرحٍ لغوي، ولا فقيهٍ يقتصر على استخراج الأحكام، بل كان ذا عناية ظاهرة بالبنية الحديثية للنص، من حيث توجيه الروايات، وبيان اختلاف الألفاظ، ومحاولة الجمع بين الطرق، وربط الحديث بأصول المذهب المالكي، مع استحضار القواعد الأصولية في الاستنباط، كما ظهر في شرحه نوع من الموازنة بين مقتضيات الصناعة الحديثية ومتطلبات الفقه المالكي، مما يعكس وعيًا بضرورة الجمع بين الدراية والرواية.

غير أن التحليل - رغم دقته في العرض وتتبعه لجزئيات المنهج - ظل في بعض المواضع أقرب إلى الوصف التفصيلي منه إلى بناء إطار معياري يمكن أن يُقاس عليه غيره من الشراح، فكان التركيز منصبًا على بيان ما فعله المازري، دون أن يُصاغ ذلك في صورة خصائص محددة يُمكن اختبارها عند غيره من الأعلام، للتحقق من مدى اشتراكهم فيها.

فمن جهة الصناعة الحديثية، كان من الممكن تعميق التحليل بإفراد محور مستقل لدراسة تعامل المازري مع العلل، وبيان منهجه في الترجيح بين الروايات، وهل كان يعتمد قواعد نقدية مستقلة مستمدة من أصول المحدثين، أم يسير في الغالب على ما قرره من سبقه من أئمة النقد، مع توظيفه ضمن الإطار المذهب المالكي، كما كان يمكن فحص نماذج تطبيقية محددة تُظهر طريقته في معالجة التعارض الظاهري بين الأحاديث، أو في تفسير الاختلاف في الألفاظ، لمعرفة طريقته في علم مشكل الحديث.

أما من جهة البعد المذهبي، فإن الربط بين شرحه وبين البيئة المالكية في المغرب كان يمكن أن يُبنى على تحليل تطبيقي أكثر عمقًا، يبرز كيف أثّرت قواعد المذهب المالكي في توجيه فهم النص الحديثي، وهل كان ذلك التأثير تأثيرًا مباشرًا في بنية الشرح، أم مجرد خلفية عامة تحكم اختياراته الفقهية. إذ إن إبراز هذا التداخل بين الحديث والفقه يمثل عنصرًا أساسيًا في محاولة بناء ملامح مدرسة مغربية ذات خصوصية مذهبية على سبيل المثال.

لقد أشارت الباحثة إلى بعض أوجه التأثير والامتداد بين المازري والقاضي عياض، غير أن تحويل هذه الإشارات إلى بناء تحليلي صارم، يقوم على محاور معيارية واضحة، كان سيعزز أطروحتها في إثبات قيام "مدرسة" بالمعنى الدقيق، ويجعل من المازري نقطة انطلاق حقيقية في بناء نسق منهجي مغربي في خدمة صحيح الإمام مسلم.

ثانيا: القاضي عياض وبناء الامتداد المدرسي

يحتل القاضي عياض (ت 544هـ) موقعًا مركزيًا في الأطروحة، لا بوصفه مجرد شارحٍ آخر من شراح القرن السادس، بل باعتباره شخصية علمية جامعة بين الحديث والفقه واللغة، وممثِّلًا لمرحلة نضج في التفاعل المغربي مع صحيح الإمام مسلم، وقد ركزت الباحثة في تحليلها على كتابيه "إكمال المعلم" و"مشارق الأنوار" محاولة الكشف عن طبيعة الإضافة التي قدمها القاضي عياض قياسًا إلى المازري، وعن ملامح التطور المنهجي الذي عرفه الشرح في هذه المرحلة.

وقد أبرزت الدراسة أن "إكمال المعلم" لم يكن مجرد تتمة شكلية لشرح سابق، بل جاء بوصفه مشروعًا علميًا يسعى إلى استدراك النقص، وتوسيع دائرة التحليل، وتعميق النقاش في القضايا الحديثية واللغوية والفقهية[19]. فالقاضي عياض - كما عرضت الأطروحة - لم يكتفِ بعرض الروايات وشرح الألفاظ، بل ناقش الأقوال، واستعرض أوجه الترجيح، وأدخل مادة لغوية وأصولية أوسع، مما يعكس وعيًا بضرورة تطوير الخطاب الشارح، لا الاكتفاء بتكراره.

ومن خلال هذا التحليل يتبين أن القاضي عياض مثّل مرحلة تطويرية في شرح صحيح مسلم، إذ حاول استيعاب ما سبقه، ومناقشته، وتكميله، في صورة من صور التراكم العلمي المنظم. غير أن السؤال المنهجي الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يكفي هذا التراكم العلمي - في ذاته - للحديث عن "امتداد مدرسي"؟ أم أن الأمر يظل في حدود التفاعل العلمي الطبيعي بين عالمين في بيئة واحدة، دون أن يرقى إلى مستوى النسق المنهجي الموحد؟

إن تقعيد فكرة الامتداد المدرسي يقتضي - في هذا السياق - البحث عن عناصر بنيوية مشتركة، لا مجرد علاقات تأثير فردي، فهل حافظ القاضي عياض على المنطلقات نفسها التي اعتمدها المازري في التعامل مع الروايات؟ وهل تبنّى الرؤية ذاتها في فهم ترتيب الإمام مسلم لأحاديثه؟ وهل اشترك معه في منهج معين في الجمع بين الحديث والفقه، أو في معالجة الإشكالات العقدية التي قد تثار من بعض النصوص؟ إن الإجابة الدقيقة عن هذه الأسئلة تتطلب تحليلًا مقارنًا يقوم على محاور ثابتة تُختبر في كل من "المعلم" و"إكمال المعلم" و"مشارق الأنوار" على حد سواء.

كما أن كتاب "مشارق الأنوار"[20] يفتح بعدًا آخر في فهم الامتداد المدرسي؛ إذ إن عناية القاضي عياض بضبط الألفاظ، وبيان الفروق الدقيقة بين الروايات، تكشف عن نزعة لغوية حديثية دقيقة، يمكن أن تُعد عنصرًا مميزًا في العناية المغربية بالصحيح. غير أن تحويل هذه النزعة إلى خاصية مدرسية

---

[19] ينظر: زينة مومني، مدرسة الإمام مسلم، مصدر سابق، ص194-222.

[20] المصدر نفسه: ص226-251.

يقتضي إثبات تكرارها عند غيره من الأعلام، وربطها بسياق علمي أوسع، لا الاكتفاء بإبرازها بوصفها ميزة شخصية.

ومن هنا يتبين أن الأطروحة نجحت في إبراز فكرة التراكم العلمي بين المازري والقاضي عياض، لكنها كانت تحتاج إلى مزيد من التصريح بالمعايير التي تجعل من هذا التراكم "امتدادًا مدرسيًا" لا مجرد تعاقب علمي، إذا أردنا إثبات وجود مدرسة علمية قائمة .

ثالثا: ابن قرقول وعبد الحق الإشبيلي بين التنوع والاتساق

جاء عرض الباحثة جهود ابن قرقول في "مطالع الأنوار" وعبد الحق الإشبيلي في "الجمع بين الصحيحين"، في سياقٍ متتابع من باب إبراز الصور المختلفة من صور العناية المغربية بصحيح مسلم في القرن السادس الهجري، فذُكر كلٌّ منهما مستقلًا بمنهجه وخصائص معالجته، دون بناء موازنة تحليلية تفصيلية بين أدواتهما وإجراءاتهما.

وقد كشف هذا العرض المتتابع عن تنوعٍ واضح في طرائق خدمة الصحيح؛ إذ لم تقتصر العناية على الشرح الفقهي، بل شملت مجالات متعددة: الضبط اللغوي، وبيان الغريب، وتحرير الألفاظ، وجمع الروايات، والمقارنة بين الصحيحين، وإعادة ترتيب المادة الحديثية، والتنبيه على الزيادات والاختلافات. وهذا التنوع يدل على حيوية علمية داخل المجال المغربي، ويؤكد أن التفاعل مع صحيح مسلم لم يكن أحادي الاتجاه.

ففي "مطالع الأنوار" برزت عناية ابن قرقول بضبط الألفاظ المشكلة، وبيان معانيها، والتنبيه على الفروق الدقيقة بين الروايات، مع استحضار السياق اللغوي الذي يُعين على فهم الحديث. وقد اتخذ عمله طابعًا تحريريًا لغويًا واضحًا، يجعل من ضبط اللفظ مدخلًا إلى صيانة المعنى، دون توسع في المقارنات البنائية بين الكتب أو إعادة تنظيم البناء الحديثي.[21]

أما عبد الحق الإشبيلي، فقد انصرف جهده في "الجمع بين الصحيحين" إلى الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم في نسق واحد، مع اعتماد ترتيب صحيح مسلم، والاقتصار في الغالب على ذكر الصحابي، وحذف التكرار، والتنبيه على زيادات البخاري، وبيان اختلاف الألفاظ بين الروايات. وكان اهتمامه منصبًّا على تقريب الروايات بعضها من بعض، وإبراز مواضع الاتفاق والاختلاف، مع المحافظة على البنية الأصلية لكتاب مسلم.[22]

---

[21] المصدر نفسه: ص264-273.

[22] ينظر: المصدر نفسه: ص288-304.

ومن ثمّ فإن ما يظهر في هذا الموضع ليس مقارنة تحليلية تُوازن بين المنهجين عنصرًا عنصرًا، بل عرضٌ متتالٍ يكشف عن تعدد زوايا الاشتغال بالحديث داخل البيئة نفسها، وهذا التعدد في ذاته لا يكفي لإثبات "اتساق مدرسي" بالمعنى الدقيق؛ إذ إن الاتساق المنهجي لا يُستنتج إلا من خلال دراسة مقارنة تُبرز أدوات مشتركة، وأنماطًا متكررة في المعالجة، وأسسًا نظرية متقاربة.

وعليه، فإن ما يمكن استخلاصه في هذا السياق هو وجود تنوع في المقاربات داخل المجال المغرب الإسلامي، لا تقرير وجود مدرسة متماسكة ذات منهج موحد، فالعرض يثبت حراكًا علميًا وتعددًا في مسالك الخدمة الحديثية، لكنه لا يقدم - في صيغته الحالية - أدلة كافية على قيام نسق منهجي جامع، بل يفتح الباب أمام دراسة مقارنة أعمق يمكن أن تتولى اختبار هذا الفرض بصورة منهجية أدق.

وبذلك ينتقل النقاش من افتراض الاتساق إلى ضرورة التحقق منه، ومن الاكتفاء بعرض النماذج إلى الدعوة لبناء معايير تُحدد مدى الاشتراك أو الاختلاف بينها على أسس قابلة للتحليل العلمي.

رابعا: تقويم شامل للبناء المنهجي للأطروحة

من خلال تحليل النماذج السابقة، يتبين أن الأطروحة نجحت في تقديم قراءة تحليلية مفصلة لعدد من الشروح المغربية في القرن السادس، وأبرزت عناصر القوة فيها، خاصة في جانب الصناعة الحديثية، وضبط الألفاظ، واستثمار المادة الفقهية والعقدية، وإبراز التراكم العلمي بين الأعلام، وربط جهد الشارح بسياقه المذهبي والثقافي، وقد اتسم هذا التحليل بقدر من التنظيم المنهجي؛ إذ سعت الباحثة إلى اتباع نسق شبه ثابت في دراسة كل نموذج من حيث التعريف بالمؤلِّف، وبيان موضوع الكتاب، وتحليل منهجه، واستخلاص نتائجه، مما أضفى على العمل قدرًا من الاتساق الداخلي، وأعطاه صورة منهجية متماسكة في مستوى العرض الجزئي.

كما يُحسب للأطروحة أنها لم تكتفِ بالوصف التاريخي، بل حاولت - في مواضع متعددة - إبراز الخصائص العلمية للشروح المدروسة، وربطها بطبيعة التكوين الفقهي والحديثي لأصحابها، وهو ما يدل على وعي بأهمية التداخل بين التخصصات في بناء الشرح الحديثي، وقد أسهم هذا المسلك في تقديم صورة غنية عن طبيعة الاشتغال الحديثي في المغرب الإسلامي، بوصفه اشتغالًا مركبًا يجمع بين الرواية والدراية، وبين التحرير اللغوي والاستنباط الفقهي، وبين العناية بالسند والنظر في المتن.

غير أن هذا النجاح في مستوى التحليل الجزئي يقابله تساؤل منهجي في مستوى التركيب الكلي؛ إذ إن بناء مفهوم "المدرسة" ظل - في بعض المواضع - أقرب إلى الاستنتاج الضمني منه إلى التقعيد الصريح المنهجي، فلم تُفرد - على سبيل المثال كما بيّنا سابقا - معايير مضبوطة ومحددة تُختبر في كل نموذج على

نحوٍ ثابت، بحيث يمكن قياس درجة انطباقها أو اختلافها، كما لم تُبنَ المقارنة دائمًا على محاور معيارية واضحة ومعلنة سلفًا تسمح بإبراز المشترك المدرسي بجلاء، وتمييزه عن الخصوصيات الفردية لكل شارح.

ومن زاوية أدق، فإن الانتقال من التحليل إلى التقعيد يقتضي - في مثل هذا النوع من الدراسات - صياغة خصائص جامعة في صورة نتائج تركيبية، تُستخرج من مجموع النماذج لا من نموذج واحد، ثم تُختبر على بقية النماذج للتحقق من رسوخها. وكان من الممكن - على سبيل المثال - صياغة مجموعة من الخصائص المحتملة للمدرسة المغربية في خدمة صحيح مسلم، مثل: نزعة فقهية مالكية واضحة تنعكس في طريقة توجيه النصوص، أو عناية خاصة بضبط الألفاظ اللغوية بوصفها مدخلًا إلى الفهم الصحيح للحديث، أو اهتمام بمقارنة الروايات واستحضار الطرق المختلفة قبل الترجيح، أو ميل إلى الجمع بين الصحيحين في إطار رؤية تكاملية للنص الحديثي.

ثم إن هذه الخصائص - لو صيغت في صورة معايير تحليلية واضحة - لكان بالإمكان اختبارها بصورة منهجية عند كل علم من الأعلام، وبيان درجة تحققها عنده، وهل هي سمة عامة أم جزئية، أصلية أم عارضة، وبهذا كان يمكن الانتقال من مستوى "الانطباع العلمي" بوجود مدرسة، إلى مستوى "الإثبات المنهجي" القائم على معايير قابلة للفحص والمقارنة.

كما أن توسيع دائرة التحليل ليشمل أثر البيئة التعليمية، وشبكات التلقي، والعلاقات بين الشيوخ والتلاميذ، ومسارات الرحلة في طلب العلم، يعزز الطابع المدرسي للمفهوم؛ إذ إن المدرسة لا تقوم فقط على تشابه في المضامين، بل كذلك على امتداد في السند العلمي والتكوين المعرفي، وعلى وجود بيئة تعليمية مشتركة تنتج خطابًا متقاربًا في أدواته ورؤيته، ومن ثمّ فإن إدماج المعطيات التاريخية والشبكية في بناء النموذج المنهجي كان يمكن أن يمنح الأطروحة بعدًا أكثر تركيبًا وعمقًا، ويجعل مفهوم المدرسة أكثر رسوخًا من الناحية العلمية.

ومن جهة أخرى، فإن تقويم البناء المنهجي يقتضي الإشارة إلى أن تعدد المناهج المصرح بها - استقرائيًا وتحليليًا وتاريخيًا ومقارنًا - كان في حاجة إلى مزيد من الاندماج العضوي داخل النتائج النهائية؛ بحيث لا يبقى كل منهج حاضرًا في مستوى جزئي من الدراسة، بل يتكامل مع غيره لإنتاج تصور تركيبي شامل. فالمقارنة - على سبيل المثال - لو استُثمرت بصورة أوسع بين النماذج المغربية ونظيراتها المشرقية، لأمكن إبراز عناصر التميز أو التشابه بدرجة أوضح.

ومع ذلك، فإن قيمة الأطروحة لا تُختزل في هذه الملاحظات التقويمية؛ إذ يكفي أنها نقلت البحث من مستوى الدراسة الفردية للشرح إلى مستوى دراسة الظاهرة العلمية في سياقها الزمني والجغرافي، وأثارت سؤال "المدرسة" في حقل الدراسات الحديثية المغربية، وهو سؤال ذو أبعاد منهجية عميقة، يفتح آفاقًا

جديدة أمام الباحثين في هذا المجال، ويدعو إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات المتعلقة بتاريخ التلقي الحديثي في المغرب الإسلامي.

وعليه، يمكن القول إن الأطروحة تمثل خطوة متقدمة في مسار الدراسات الحديثية الجزائرية المعاصرة؛ لأنها انتقلت من تحليل النص المؤسس إلى تحليل تقاليد تلقيه، وأسهمت في لفت النظر إلى ضرورة بناء نماذج تفسيرية أوسع لفهم الحراك الحديثي في المغرب الإسلامي. غير أن تطوير هذا المسار يظل رهينًا بمزيد من التركيب النظري الصريح، وتعميق المقارنة المنهجية القائمة على معايير معلنة، وتوسيع دائرة الاختبار الزمني للتحقق من رسوخ الخصائص المستخلصة، وربطها بسياق التكوين العلمي والمؤسساتي لذلك العصر، حتى يغدو مفهوم "المدرسة" مفهومًا إجرائيًا دقيقًا، مؤسسًا على أدوات تحليل واضحة، لا توصيفًا تقريبيًا عامًا.

المبحث الثالث: التقويم العام والنتائج و آفاق البحث

يمثل هذا المبحث خلاصة المسار التحليلي السابق، إذ ينتقل من تقويم جزئي لبنية الأطروحة ومضامينها إلى تقويم كلي لموقعها ضمن الجهود الأكاديمية الجزائرية المعاصرة في خدمة صحيح الإمام مسلم، مع استخلاص النتائج العامة، وبيان حدود الإضافة العلمية، واستشراف الآفاق الممكنة لتطوير البحث في هذا المجال.

أولًا: القيمة العلمية للأطروحة في سياق الدراسات الحديثية الجزائرية

يمكن القول إن الأطروحة محل الدراسة تمثل نموذجًا متقدمًا - نسبيًا - في مسار الاشتغال الحديثي الأكاديمي في الجامعة الجزائرية، لا من حيث موضوعها فحسب، بل من حيث زاوية النظر التي اعتمدتها في مقاربة الموضوع. فهي لم تتجه إلى دراسة جزئية لمسألة من مسائل المصطلح، ولا إلى تحقيق نص من نصوص الشروح، بل اختارت أن تعالج ظاهرة علمية مركبة عبر مفهوم تحليلي هو "المدرسة"، بما يحمله هذا المفهوم من أبعاد نسقية وتفسيرية، ومن هنا فإن جرأتها في طرح هذا المفهوم بوصفه إطارًا نظريًا لتفسير التفاعل المغربي مع صحيح الإمام مسلم تمثل خطوة نوعية في مسار الدراسات الحديثية الجزائرية.

فقد انتقلت الأطروحة من دراسة منهج الإمام مسلم في ذاته - وهو مسلك مطروق في عدد من الرسائل الجامعية - إلى دراسة تقاليد تلقيه وشرحه داخل سياق مغاربي مخصوص، محدد زمانًا ومكانًا. وهذا الانتقال من "تحليل النص المؤسس" إلى "تحليل مسار التلقي" يعكس درجة من النضج المنهجي؛ إذ لم يعد الاهتمام منصبًا على بيان خصائص المصنِّف فحسب، بل على تتبع كيفية إعادة إنتاج فهم كتابه داخل بيئة علمية معينة، وما نتج عن ذلك من تبلور اتجاهات في الشرح والتوجيه والاستنباط.

كما أسهمت الأطروحة في لفت الانتباه إلى أهمية قراءة تاريخ التفاعل مع الصحيح قراءةً نسقية، لا تكتفي بسرد أسماء الشراح ومصنفاتهم، بل تحاول الكشف عن الروابط المنهجية التي قد تجمع بينهم، وعن العناصر المشتركة التي قد تنتظم جهودهم ضمن إطار علمي أوسع. وهذا التحول - في حد ذاته - يمثل إضافة نوعية؛ لأنه يعكس وعيًا بضرورة تجاوز الدراسات التقريرية القائمة على التتبع والوصف إلى الدراسات التحليلية ذات البعد التركيبي، التي تسعى إلى بناء نماذج تفسيرية للظواهر العلمية.

ومن جهة أخرى، تُحسب للأطروحة عنايتها بتتبع عدد معتبر من النماذج العلمية في القرن السادس الهجري، وتحليلها بصورة منظمة ومتدرجة، مما أتاح بناء صورة أوضح عن طبيعة الاشتغال الحديثي في المغرب الإسلامي خلال تلك المرحلة، وقد مكّن هذا التتبع من إبراز ملامح التراكم العلمي، وبيان أشكال التأثر والتأثير بين الأعلام، وإظهار أوجه العناية بالصناعة الحديثية، وضبط الألفاظ، واستثمار المادة الفقهية، بما يعكس حيوية التفاعل المغرب الإسلامي مع الصحيح.

كما أن القيمة العلمية للأطروحة تتجلى في كونها فتحت أفقًا جديدًا للنظر في تاريخ الدراسات الحديثية بالمغرب الإسلامي من زاوية مفهومية، لا تاريخية محضة؛ إذ أعادت طرح سؤال: هل يمكن الحديث عن "مدرسة" حديثية مغربية في خدمة صحيح مسلم؟ وهو سؤال يتجاوز حدود هذه الأطروحة ذاتها، ليغدو سؤالًا منهجيًا عامًا يمكن أن يُستثمر في دراسة ظواهر أخرى داخل التراث الحديثي.

وفوق ذلك، فقد وفرت الأطروحة مادة علمية تحليلية يمكن أن تشكل أساسًا لبحوث لاحقة أكثر تخصصًا وعمقًا؛ كتحليل الصناعة الحديثية عند أحد الأعلام على نحو مستقل، أو دراسة أثر المذهب المالكي في توجيه الشرح الحديثي توجيهًا تفصيليًا، أو بناء دراسة مقارنة بين الشروح المغربية والمشرقية في القرن نفسه وفق محاور معيارية دقيقة. وبهذا المعنى، فإن قيمتها لا تقتصر على نتائجها المباشرة، بل تمتد إلى ما تفتحه من إمكانات بحثية، وما تثيره من أسئلة منهجية قابلة للتطوير والتوسيع.

ثانيًا: حدود الإضافة المنهجية وإشكالية التقعيد

ومن زاوية أخرى، فإن تقعيد المفهوم كان يمكن أن يستفيد من إدماج المعطيات التاريخية والشبكية بصورة أعمق؛ كتحليل علاقات الشيوخ والتلاميذ، ومسارات التكوين، وطرق انتقال المعرفة، بما يسمح بإثبات وجود امتداد علمي مؤسسي، لا مجرد تقارب فكري. فالمدرسة - في بعدها التاريخي - ليست فقط تشابهًا في المضامين، بل هي كذلك استمرار في السند العلمي، وانتقال في التقاليد التعليمية.

ومع ذلك، فإن هذه الملاحظات لا تنتقص من الجهد المبذول، ولا تقلل من القيمة العلمية للأطروحة، بل تكشف عن طبيعة المرحلة التي يمر بها البحث الحديثي الأكاديمي المعاصر؛ إذ لا يزال في طور الانتقال من الجمع والتحليل إلى بناء النماذج النظرية المركبة، ومن استقراء الظواهر إلى صياغة

مفاهيم تفسيرية دقيقة. وهذا الانتقال - بطبيعته - يحتاج إلى تراكم دراسات متخصصة تتكامل فيما بينها، بحيث يمهد كل عمل لما بعده، ويُسهم في ترسيخ تقاليد منهجية أكثر صرامة في تقعيد المفاهيم وتحويلها إلى أدوات تحليل قابلة للاختبار والمقارنة.

ثالثًا: النتائج العامة للدراسة

من خلال هذا التقويم المركب - الذي جمع بين التحليل الداخلي للبنية المنهجية، وقراءة السياق الأكاديمي العام، وموازنة النتائج بالمفاهيم النظرية - يمكن استخلاص جملة من النتائج ذات الطابع التركيبي، لا تقتصر على توصيف ما أنجزته الأطروحة، بل تتعداه إلى بيان موقعها في مسار الدراسات الحديثية الجزائرية المعاصرة:

1. **تطور الوعي المنهجي في البحث الحديثي الجزائري**

يتبين أن الجهد الأكاديمي الجزائري المعاصر في خدمة صحيح الإمام مسلم يشهد تطورًا ملحوظًا، ليس فقط من حيث تنوع الموضوعات، بل من حيث زاوية المعالجة وعمق الإشكال. فقد انتقل الاهتمام من الاقتصار على التحقيق والعرض التاريخي إلى محاولة بناء تصورات تحليلية ذات بعد نسقي، وهو ما يعكس تبلور وعي منهجي بأهمية التقعيد المفهومي في الدراسات الحديثية. وهذا التحول يدل على أن البحث الجامعي في الحديث لم يعد محصورًا في إعادة إنتاج المعارف الموروثة، بل بات يسعى إلى مساءلتها وإعادة تركيبها ضمن أطر تحليلية أكثر دقة.

2. **أهمية طرح مفهوم "المدرسة" في حقل الدراسات الحديثية**

تمثل أطروحة "مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري" محاولة جادة لتأطير التفاعل المغاربي مع الصحيح ضمن مفهوم "المدرسة"، وهو مفهوم يحمل أبعادًا نسقية وتفسيرية عميقة. وقد أسهم هذا الطرح في نقل البحث من مستوى دراسة الأعلام فرادى إلى مستوى دراسة الظاهرة العلمية في سياقها الجماعي. غير أن قوة هذا الطرح تكمن في ما يفتحه من أفق نظري، أكثر مما تكمن في اكتمال تقعيده داخل الدراسة ذاتها؛ إذ جعل من مفهوم المدرسة أداة تحليل محتملة قابلة للتطوير في بحوث لاحقة.

3. **غنى المادة التحليلية مقابل الحاجة إلى مزيد من التركيب النظري**

نجحت الدراسة في تقديم مادة تحليلية غنية حول مناهج عدد من الأعلام المغاربة في القرن السادس الهجري، وأبرزت جوانب دقيقة من اشتغالهم بالصناعة الحديثية وضبط الروايات والتوجيه الفقهي. غير أن تحويل هذه المادة إلى نموذج منهجي جامع - تُصاغ خصائصه في صورة معايير واضحة قابلة للاختبار - يظل بحاجة إلى مزيد من الضبط والتركيب. فالفارق بين التحليل

والتقعيد فارق جوهري، والدراسة تمثل خطوة متقدمة في الأول، مع بقاء مجال مفتوح لتعميق الثاني.

4. **الحاجة إلى ضبط إجرائي أدق لمفهوم المدرسة الحديثية**

أظهرت هذه الدراسة - ضمنًا - أن مفهوم "المدرسة" في الدراسات الحديثية يحتاج إلى تحديد إجرائي أدق، يراعي خصوصية علم الحديث وطبيعة انتقال المعرفة فيه. فالمدرسة في الفقه أو الكلام قد تقوم على أصول نظرية مصاغة بوضوح، أما في الحديث فإنها تتجلى غالبًا في طرائق الاشتغال والأدوات النقدية وأنماط التلقي. ومن ثمّ فإن أي حديث عن مدرسة حديثية يقتضي بيان معايير دقيقة، مثل: وحدة المنهج في التعامل مع الروايات، أو اشتراك في أصول الترجيح، أو وجود شبكة تعليمية ممتدة تضمن انتقال النسق العلمي من جيل إلى جيل.

5. **ترسيخ أهمية القراءة السياقية لتاريخ التلقي الحديثي**

كشفت الأطروحة عن أهمية قراءة تاريخ التفاعل مع صحيح الإمام مسلم في سياقه الجغرافي والثقافي والمذهبي، وعدم الاكتفاء بإدراجه ضمن السرد العام لتاريخ السنة. فقد أبرزت أن البيئة المغربية - في القرن السادس الهجري - لم تكن مجرد متلقٍّ سلبي للتراث المشرقي، بل كانت فاعلًا علميًا له خصوصياته في الفهم والشرح والتوجيه. وهذه النتيجة تفتح الباب أمام إعادة قراءة تاريخ العلوم الإسلامية من منظور تعددي، يعترف بدور البيئات المختلفة في إثراء التراث الحديثي.

6. **فتح أفق بحثي جديد أمام الدراسات الحديثية الجزائرية**

يمكن اعتبار هذه الأطروحة من الأعمال التي أسهمت في توجيه أنظار الباحثين الجزائريين إلى أهمية الدراسات التركيبية المقارنة، بدل الاكتفاء بالدراسات الجزئية المتخصصة. فهي - وإن لم تبلغ حدّ النمذجة الكاملة - قد أرست سؤالًا منهجيًا عميقًا حول طبيعة الظواهر العلمية في تاريخ الحديث، مما يجعلها منطلقًا صالحًا لبناء مشاريع بحثية لاحقة أكثر توسعًا وصرامة في التقعيد.

وبذلك يتبين أن النتائج لا تنحصر في الحكم على عمل بعينه، بل تمتد إلى إبراز ملامح مرحلة كاملة من تطور البحث الحديثي في الجامعة الجزائرية، مرحلة تتسم بالانتقال التدريجي من الاستقراء إلى التقعيد، ومن الوصف إلى النمذجة، ومن دراسة الفرد إلى دراسة الظاهرة العلمية في سياقها المركب.

رابعًا: آفاق تطوير البحث الأكاديمي في خدمة صحيح الإمام مسلم

إن ما كشفته هذه الدراسة من مكامن قوة وحدود منهجية لا ينبغي أن يُفهم في إطار التقويم الماضي فحسب، بل ينبغي أن يُستثمر بوصفه منطلقًا لرسم آفاق بحثية مستقبلية أكثر عمقًا واتساعًا في مجال خدمة صحيح الإمام مسلم داخل الجامعة الجزائرية.

1. **تعميق الدراسات المقارنة بين البيئات العلمية**

تبرز الحاجة إلى إنجاز دراسات مقارنة منهجية بين شروح صحيح الإمام مسلم في المغرب والمشرق خلال الفترات الزمنية المتقاربة، على أساس محاور تحليلية ثابتة، مثل: منهج التعامل مع الإسناد، وآليات الترجيح، وطبيعة التبويب، وحدود التداخل بين الحديث والفقه. فمثل هذه المقارنات كفيلة بإبراز عناصر التميز أو الاشتراك، ومن ثمّ تدعيم أو تقييد فرضية "المدرسة" بصورة علمية أكثر دقة.

2. **الانتقال من دراسة الأعلام إلى دراسة القضايا المنهجية الكبرى**

بدل الاكتفاء بدراسة شخصية علمية بعينها، يمكن توجيه البحث نحو قضايا منهجية عابرة للأعلام، كمنهج معالجة العلل عند شراح صحيح مسلم في المغرب، أو مفهوم الترتيب عند الإمام مسلم في ضوء شروحه، أو طبيعة العلاقة بين النص الحديثي والأصول المذهبية في بيئة معينة. فهذا التحول من "دراسة الشخصية " إلى "الدراسة الموضوعية" يعزز الطابع النسقي للبحوث.

3. **تحليل الشبكات العلمية ومسارات التلقي**

يمثل إدماج أدوات تحليل الشبكات العلمية - من خلال تتبع علاقات الشيوخ والتلاميذ، ومسارات الرحلة في طلب العلم، ودوائر الإجازة - مدخلًا مهمًا لفهم كيفية تشكل الاتجاهات المنهجية وانتقالها. إذ إن المدرسة - في بعدها التاريخي - ليست مجرد تشابه في النتائج، بل هي امتداد في التكوين وانتقال في التقاليد العلمية.

4. **توظيف أدوات التحليل المعاصر دون الإخلال بأصول الصناعة الحديثية**

يمكن للبحث الحديثي الأكاديمي أن يستفيد من أدوات التحليل الحديثة - كتحليل البنية الخطابية، ودراسة أنماط الاستدلال - شريطة أن يظل منضبطًا بأصول المحدثين وقواعد النقد الحديثي.

5. **بناء نماذج تفسيرية مركبة للظواهر الحديثية**

إن المرحلة المقبلة من البحث في خدمة صحيح الإمام مسلم تقتضي الانتقال من عرض النتائج الجزئية إلى بناء نماذج تفسيرية مركبة، تُفسِّر الظواهر في ضوء جملة من العوامل المتداخلة: المذهبية، والجغرافية، والتكوينية، والتاريخية. وبهذا يتحول البحث من مستوى التحليل الوصفي إلى مستوى التفسير العلمي العميق.

خلاصة

يتبين من مجموع ما سبق أن الجهود الأكاديمية الجزائرية المعاصرة في خدمة صحيح الإمام مسلم تمضي في مسار تصاعدي من حيث الوعي المنهجي وعمق الإشكال، وأن أطروحة "مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري" تمثل علامة بارزة في هذا المسار؛ إذ أسهمت في نقل البحث من دراسة الجزئيات إلى مساءلة البنى العلمية الكلية.

غير أن اكتمال هذا المشروع يظل رهينًا بمزيد من التراكم البحثي، وبترسيخ ثقافة التقعيد المفهومي الصارم قدر الإمكان، وبالانفتاح الواعي على أدوات التحليل المنهجي المعاصر دون التفريط في أصول الصناعة الحديثية، وبهذا يمكن للدراسات الحديثية الجزائرية أن تسهم إسهامًا نوعيًا في خدمة السنة النبوية، وأن تقدم قراءة علمية رصينة لتراث صحيح الإمام مسلم، تجمع بين التحقيق والتأصيل، وبين التحليل والتفسير، في إطار رؤية منهجية متوازنة وعميقة.

-قائمة المصادروالمراجع:

- بوراس، محمد، المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية – العلوم القانونية نموذجًا ."– مجلة النبراس للدراسات القانونية، مج 6، ع 4، 1 ماي 2023، الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/219709
- **بعيطيش، ياسين**، "المنهج المقارن في العلوم الإنسانية بديلاً عن المنهج التجريبي ."مجلة أبحاث، مج 7، ع 1، 2 جوان 2022. الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/190000 .
- **تومي، نورالدين**،" عناية علماء الجزائر بتفسير غريب صحيح البخاري". مداخلة في الملتقى الوطني: مدرسة الإمام البخاري في الجزائر: التاريخ، الامتداد، الآفاق، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 13–14 شوال 1445هـ الموافق 22–23 أفريل 2024م، منشورة ضمن أعمال الملتقيات الوطنية، قسم الكتاب والسنة.، الرابط : http://192.168.10.5:8080/xmlui/handle/123456789/5648
- **جرادي، محمد**،" تحقيق النصوص في الرسائل والأطاريح العلمية - ما له وما عليه ."رفوف، مج 5، ع 1، 2017، الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/30208
- **حميداتو، مصطفى**،" أضواء على المحدثين الجزائريين الذين خدموا صحيح البخاري ."مجلة الإحياء، مج 9، ع 1، 2007. الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/13528

- **خضر، جنان صالح**، "نشأة المدارس الحديثية وأثرها في الصنعة الحديثية ."مجلة الصراط، مج 27، ع 2، 2025. الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/284685
- **قوفي، عبد الحميد**، دراسات في مناهج المحدثين (المحاضرة في منهج النقد) .مطبوعة موجهة لطلبة الليسانس، قسم الكتاب والسنة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، د.ت. متاح على: https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/download/cours/manahidj-mouhadethine-ks.pdf، تاريخ الاطلاع: 02 فيفري 2026.
- **كافي، بوبكر**، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) .ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1422هـ/2000م.
- **مومني، زينة**، مدرسة الإمام مسلم في المغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري .أطروحة دكتوراه في الحديث وعلومه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434–1435هـ/2013–2014م.
- **موقع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة**، مشاريع البحث في تخصص علوم الحديث (المخابر البحثية). متاح على: https://www.univ-emir-constantine.edu.dz/lab-coran-souna.php .
- **موقع كلية أصول الدين – جامعة باتنة 1**، قسم الكتاب والسنة (الهيئة البيداغوجية). متاح على : https://fsi.univ-batna.dz/fundamentals-of-religion-department/